

هذا الإجراء جائز في كل القضايا لكن تبقى السلطة التقديرية للمحكمة فيمكن أن لا تأخذ به في كل القضايا - المادة 105 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية "دون تصريحات الخصوم في محضر و يشار فيه عند الإقتضاء إلى غيابهم أو رفضهم الإدلاء بالتصريحات" - في الحضور الشخصي القاضي يمكنه أن يطلب من الخصوم الحضور و كذلك كل من له علاقة بالقضية - إذا تمسک من عليه الحضور الشخصي بحقه في الدفاع لا بد على القاضي أن لا يقوم بهذا الإجراء إلا عند حضور دفاع المتهم- يمكن لدفاع المدعى عليه أن يستخرج محضر إستجواب المدعى إذا كان القاضي قد إستجوبه قبله المادة 100" يتم إستجواب الخصوم معا ما لم تتطلب ظروف القضية إستجوابهم بصفة إنفرادية تتم المواجهة بينهم إذا طلب أحدهم ذلك" - يأتي الخصوم عندما يأمر القاضي بالحضور الشخصي لهم وإخبار محاميهم - المادة 104" يجوز للخصوم و محاميهم بعد إنتهاء الإستجواب طرح الأسئلة بواسطة القاضي "كل هذه الإجراءات لا بد أن تكون مدونة في محضر رسمي - يمكن للقاضي أن يبني حكمه بناءاً على هذا الحضور الشخصي للأطراف - إجراءات التحقيق أمام قاضي التحقيق في الجرائم- الإئابة القضائية:الأصل في الإجراءات عندما تكون الدعوى مرفوعة أمام جهة قضائية معينة هذه الإجراءات هي التي تولى شخصياً إجراءات التحقيق - الإنابة القضائية تكون من: الجهة القضائية التي تصدر الإنابة الجهة المنوبة إلى الجهة القضائية التي تتلقى الإنابة الجهة المنابة و تستعمل بكثرة في القانون الجنائي و في قانون الإجراءات المدنية أما في القضاء المدني لا تستعمل كثيراً الأصل المادة 108 قانون الإجراءات المدنية و الإدارية- سبب الإنابة القضائية هو تعدد إنتقال القاضي في خارج ظاهرة اختصاصه أي إنتقال المحكمة إذا كان الشخص المراد سماعه يقيم خارج دائرة اختصاص المحكمة - الإنابة القضائية نوعان إما الإنابة الداخلية أو الإنابة دولية فالإنابة الداخلية لا تطرح إشكالاً لأنها صادرة عن جهات قضائية وطنية محلية - من بين الخصائص التي تمتاز بها : - القاضي هو من يقرر و له السلطة التقديرية الواسعة في إجراء الإنابة القضائية من عدمه بالنظر إلى نوع النزاع و الخصوم لا يمكنهم أي لا يجوز لهم أن يقدموا للقاضي طلب إجراء الإنابة قضائية قانون الإجراءات المدنية و الإدارية نص صراحة أن القاضي هو من يقوم بإتخاذ أي قرار و هذا نظراً لطبيعة النزاع - يقرر لجوء المحكمة للإنابة القضائية الداخلية المادة 108 جاءت صريحة بأن الأصل هو الإختصاص الإقليمي و نظراً لبعد المسافة و المصارييف الباهظة - متى يمكن تصور أن القاضي يتخد إجراء الإنابة القضائية - الإنابة الداخلية مثل قضية الطلاق و يكون بعيداً يتم تولى القاضي المناب تنفيتها و أمين الظبط فالقاضي المناب يلتزم بمضمون الإنابة القضائية-الأصل هو أن القاضي يكون مختصاً إقليمياً لكن بالنظر إلى بعد المسافة يمكنه إجراء الإنابة قضائية إلى قاضي المكان الذي يوجد فيه الشخص المراد سماعه مثلاً قاضي تلمسان و الشخص المراد سماعه في سعيدة هنا قاضي تلمسان يقوم بإنابة قضائية إلى قاضي سعيدة - الجهة القضائية المنابة يجب أن تكون مختصة نوعياً و إقليمياً - الإنابة القضائية تعتبر تجسيداً لمبدأ التعاون القضائي بين مختلف الجهات القضائية في أنحاء الوطن - القاضي و أمين الظبط هم من يتقاسماً مهام تنفيذ الإنابة القضائية يقوم أمين الظبط بإرسال كل الوثائق و السندات إلى الجهة القضائية المنوبة المادة 109